

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات اتفاقية بازل-3-
**The problem of financing small and medium enterprises
according to the decisions of Basel III**

أ.معمر نارجس
د.أيت عكاش سمير
جامعة البويرة

تاريخ الإرسال: 2018/01/20 ، تاريخ القبول: 2018/02/02 ، تاريخ النشر: 2018/06/30

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات اتفاقية بازل-3- وهذا من خلال ما أقرته من معايير جديدة المتمثلة في نسبة السيولة قصيرة الأجل ونسبة السيولة طويلة الأجل، وهما عبارة عن تحدي بالنسبة للبنوك وكذلك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص التمويل. وعليه فإن هدف هذا المقال هو إبراز المعايير الجديدة التي أتت بها اتفاقية بازل-3- وكيف أثرت على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعايير الاحترازية، بازل2، بازل3.

Résumé :

Cette étude vise à identifier le problème du financement des petites et moyennes entreprises par les PME dans le cadre des décisions de Bâle III. Il a adopté de nouveaux critères pour la liquidité à court et à long terme, qui sont difficiles à financer pour les banques et les PME. L'objectif de ce document est de mettre en évidence les nouvelles normes de la Convention de Bâle III et la manière dont elles peuvent être utilisées pour le financement des petites et moyennes entreprises.

Mots-clés: Petites et moyennes entreprises, Mesures de Précaution, Bâle II, Bâle III

Summary :

This study aims at identifying the problem of small and medium-sized enterprise SME financing under Basel III decisions. It has adopted new criteria for both short- and long-term liquidity, which are challenging for banks and SMEs for financing. The objective of this paper is to highlight the new standards of the Basel III Convention and how they can be used for the financing of small and medium-sized enterprises.

Keywords: Small and Medium-sized Enterprise, Precautionary Measures, Basel II, Basel III.

مقدمة :

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في مختلف اقتصاديات العالم سواء المتطورة منها أو النامية، فهي تعتبر النواة الأساسية لبناء الاقتصاد، وعلى هذا الأساس قد تم توجيه الاهتمام إليها بغرض تسليط الضوء على المشاكل التي تعيق نشاطها، وبما أن التمويل يعتبر من أهم التحديات الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل اعتبار البنوك أنها المصدر الأول لتمويل هذا النوع من المؤسسات، نجد أن هذه العملية تخضع لتنظيم ومعايير لجنة بازل - 3 و التي تهدف إلى تعزيز قدرة القطاع البنكي على الصمود وذلك بتحسين الرقابة وإدارة المخاطر، وكذلك استقرار النظام المالي وهذا من خلال الإدارة الجيدة للبنوك، الشفافية والاتصالات المالية.

ومما سبق وللإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح التساؤل الآتي :

إلى أي مدى يمكن لمقررات اتفاقية بازل -3 الحد من إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

أولا : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شكلت متنفسا يسمح بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي يسيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعب تعريف وتحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من وجهة لذلك لا يمكن إعطاء تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. الولايات المتحدة الأمريكية : تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):¹

المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 فردا؛

المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 فردا؛

المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 99 فردا.

ب. شرق آسيا : تعرف منظمة إتحاد بلاد جنوب شرق آسيا (ASEAN):²

المؤسسة المصغرة هي التي توظف بين 1 إلى 9 أفراد؛

المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 فردا؛

المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 99 فردا؛

المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 99 فردا.

ت. الإتحاد الأوروبي : اعتمد الإتحاد الأوروبي ابتداء من 1 جانفي 2005 معايير جديدة

لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها أقل من 250 فردا؛

المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من 50 فردا؛

المؤسسة المصغرة هي التي يعمل بها أقل من 10 فردا.

ث. الجزائر : وهو التعريف المعتمد من طرف الإتحاد الأوروبي، الوارد في القانون رقم

01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن

¹ طيب لحليح، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006.

² نفس المرجع السابق.

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

الجدول رقم 01 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : الاعتماد على نص المواد 05 و 07 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2001، ص 6. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:³

- صغر حجم رأس المال المطلوب لانطلاق نشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة مقارنة بالكبيرة، كون احتياجاتها من البنية التحتية بسيطة نظرا لصغر حجمها؛
- الجمع بين الإدارة والملكية : غالبا ما يكون مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هو مسيرها، كما يتسم هيكلها التنظيمي بالبساطة (قلة المستويات وميل الهيكل التنظيمي إلى الأفقية) حيث تخضع مختلف الأنشطة لإدارة صاحب المؤسسة، وبالتالي نجد فيها مركزية في اتخاذ القرارات وقلة في تفويض السلطات، كما أن التنسيق والتوجيه فيها يكون بشكل مباشر بين أفراد المؤسسة، إذ يقل الاعتماد على التقارير واللوائح كلما صغر حجم المؤسسة إلى أن يصل للاتصال الشفهي المباشر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة جدا؛
- قصر فترة الاسترداد : وهو قصر الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف الاستثمار، وهذا نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتواجد المؤسسات الكبيرة في أنشطة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وذات طلب كبير على منتجاتها، حيث يتم إقامة استثمارات كبيرة ذات رأسمال ثابت ضخم من معدات وتجهيزات والطلب الكبير على منتجاتها يمكنها من تغطية تكاليفها عن طريق اقتصاديات السلم وكذا تحقيق أرباح كبيرة، كالمؤسسات النفطية مثلا؛
- صعوبة الحصول على كفاءات متميزة، فأجور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ظروف العمل بها هي في الغالب أقل جاذبية من تلك التي في المؤسسات كبيرة؛
- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي يعمل بها، وغالبا ما ترتبط بخصائص محددة لتلك المنطقة، وهو ما يجعلها في علاقة وثيقة بالمجتمع المحلي، كما يجعل علاقتها شخصية مع مختلف عناصر بيئتها من عملاء وموردين وزبائن؛
- إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنحها مرونة في الدخول والخروج من السوق والتكيف مع مختلف المتغيرات البيئية التي قد تحدث؛
- بساطة الهيكل التنظيمي إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة المستويات السلمية وبالتالي فهيكلا التنظيمي يميل أكثر ليكون أفقيا؛

³ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 84.

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل أساسي يواجهها حتى في الدول الصناعية وهو صعوبة الحصول على التمويل اللازم لنشاطها؛
- ارتفاع الإنتاجية والإبداع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة : إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود عدد كبير منها يؤدي إلى اشتداد المنافسة بينها وهو ما يجبرها على الرفع من إنتاجيتها والإبداع لديها في نفس الوقت.

2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها :⁴
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلبية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحيين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتممين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد وذلك كما يلي :

- المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، حيث تقوم بإمدادها ببعض الأجزاء والتي تدخل في تركيبية منتجاتها لسد حاجات العجز لديها فهي تقوم بتغذية خطوط الإنتاج فيها كما أنها تقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر مغذية للمؤسسات الكبيرة وعندما يكون الطلب محدود على إحدى المنتجات يصبح من الضروري وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة بجوار المؤسسات الكبيرة وذلك من أجل تنويع الهيكل الصناعي، حيث إن إقامة

⁴ أيت سعيد فوزي، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية CREE-GERME، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص ص 7-8.

- مثل هذه المؤسسات يؤدي إلى التكامل في جميع المجالات سواء كانت فنية، إنتاجية، تسويقية؛⁵
- المساهمة في تنمية الصادرات : تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هاته المؤسسات ميزة تصديرية ومن بين أهم هذه العوامل:⁶
 - تتميز منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفن ومهارة العمل اليدوي والذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛
 - اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛
 - تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط إلى آخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها؛
 - القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الفردية والعائلية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية بدل توجيه تلك الموارد المالية إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج أو الاكتناز، فهي بذلك تساهم في خلق القيمة ومناصب الشغل وبالتالي المساهمة في عملية التنمية؛⁷
 - المساهمة في مجال الإبداع والتجديد : توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناخا مناسباً للتجديد والإبداع نظراً لطبيعة العمل بها والذي يكون على شكل فريق متكامل في إطار هيكل تنظيمي ويتمثل الإبداع في أحد الطرق التالية : اكتشاف فكرة جديدة، إنتاج منتج جديد، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإبداع والاختراع بهدف التوصل إلى سبل تساعد على التعامل مع تغيرات السوق ومتطلباته بالإضافة إلى السعي نحو إيجاد أسواق جديدة والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها.⁸
 - المنافسة : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنافس مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات وذلك من أجل تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعميل ولضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة؛⁹

⁵ مفيد عبد اللاري، ناجية صالح، دور مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، ص 6.

⁶ الأمين حملوس، دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة- المنطقة الصناعية بولاية الأغواط-، مذكرة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011، ص 103.

⁷ أحلام ساري، نوال بوعلام، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2011، ص 7.

⁸ الطاهر بن يعقوب، آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 5-6.

⁹ ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2، عمان، 2004، ص 24.

- دعم الناتج المحلي : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وهذا من خلال الناتج بدائل للواردات، لتلبية بالخامات المحلية بصفة أساسية؛¹⁰
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مقاومة التقلبات الاقتصادية : تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التكيف والتأقلم مع التقلبات والتغيرات في الظروف الاقتصادية، كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة وفي أقل وقت ممكن ويرجع ذلك لكون هذه المؤسسات تعتمد على الاستثمارات المادية صغيرة الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادية وبالتالي تبرز أهمية المؤسسات في أوقات الأزمات من خلال المحافظة على مناصب الشغل.¹¹
- توفير مناصب الشغل : رغم صغر حجمها وإمكاناتها المتواضعة إلا أنها تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل لأنها تعتمد في العملية الإنتاجية على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، وتلقى هذه الأهمية صدرا واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة؛¹²
- تلبية حاجات الأفراد وخدمة المجتمع : تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تلبية وإشباع حاجات ورغبات الأفراد من خلال التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم ومحاولة تجسيدها في الواقع فهي بذلك أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي لديهم؛
- التوزيع العادل للدخول : في ظل وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال، يؤدي ذلك إلى ظهور النمط التوزيعي العادل للدخول وهذا النمط لا يكون في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي تعمل في ظروف غير تنافسية؛
- المساهمة في التنمية المحلية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الواسع بين مختلف المحافظات والأقاليم وهذا الانتشار ساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وبالتالي مساهمتها في التقليل من أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق كما أنها تعمل على خلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق كما أنها تعمل على إعادة التوزيع السكاني والتقليل من المشكلات البيئية؛¹³

ثانيا : مضمون اتفاقية بازل -3-

لقد أفرزت الأزمة المالية العالمية تداعيات خطيرة كادت تؤدي بالنظام المالي الدولي إلى انهيار اقتصاديات الدول الرأسمالية لذلك قامت لجنة بازل بإعادة دراسة مقررات اتفاقية بازل II وقامت بإدخال مجموعة من التعديلات عليها، وذلك نتيجة لما ظهر من ثغرات في تلك الاتفاقية سواء من حيث النص أم من حيث التطبيق وقد تضمنت تلك التعديلات مجموعة من الاقتراحات الهادفة إلى تدعيم رأس المال الكلي للبنوك وتطوير التشريعات الخاصة

¹⁰ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

¹¹ جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 635.

¹² محمد الصالح زونية، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 22.

¹³ أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 46.

بالسيولة المصرفية من حيث طريقة القياس والمعايير والرصد والتتبع وذلك من أجل الوصول بالبنوك إلى مستوى أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات الطارئة، وسميت الاتفاقية الجديدة باتفاقية بازل III.

1. دوافع تطوير اتفاقية بازل -2-

- بعد فترة قصيرة من بداية تطبيق بازل -2- حدثت الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مما أدى إلى اجتماع لجنة بازل للرقابة المصرفية لإعداد قواعد ومعايير جديدة المتمثلة في مقررات اتفاقية بازل -3-، ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة فيما يلي:¹⁴
- نقص رؤوس الأموال الملائمة : كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك، ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدها البنوك في تكوين النواة الصلبة أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛
 - عدم كفاية شفافية السوق : بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم المخاطر الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، بالخصوص أن مؤسسات التقييم الدولية عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر، وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلطة على النظام المصرفي والاقتصاد؛
 - إهمال بعض أنواع المخاطر : رغم أن اتفاقية بازل -2- قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في سنوات الأخيرة واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر؛
 - نقص في سيولة البنوك : لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛
 - المبالغة في عمليات التوريق المعقدة : حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع؛
 - الإفراط في المديونية : لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها وقد توافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

2. مفهوم اتفاقية بازل -3-

رغم التطور النوعي الذي حققته اتفاقية بازل -2- في القطاع المصرفي غير أن هذه الأخيرة لم تسلم من أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية، لذلك

¹⁴ نجار حياة، اتفاقية بازل -3- وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، العدد 13، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص ص 278-279.

اجتمع محافظوا ومديرو البنوك المركزية لـ 27 دولة* من أكبر اقتصاديات العالم في مدينة بازل بسويسرا في 12 سبتمبر 2010 لإقرار مقررات بازل-3 التي تعتبر أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية وبالتالي تعتبر مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك والتي تنطوي على مستويين من الإصلاح المصرفي، المستوى الأول هو الإصلاح الجزئي أو الإصلاح على مستوى البنك وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى البنك الواحد تساعد على زيادة دور المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمال حدوث الأزمة أو الصدمة أما المستوى الثاني الإصلاح الكلي وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أي النظام المصرفي ككل وتكمل تلك التدابير الإصلاحية بعضها البعض، بمعنى أن جمود أكبر للبنوك على مستوى البنك الواحد ويؤدي إلى الخفض من مخاطر الصدمات ووقوع الأزمات المصرفية على مستوى النظام المصرفي ككل.¹⁵

إن معايير بازل-3 هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وهي تستهدف إلى:¹⁶

- تحسين جودة ومثانة وشفافية قاعدة رأس المال : أوردت لجنة بازل أنه ينبغي التحقق من أن أي تعرض للمخاطر يجب أن يقابله تغطية من عناصر رأس المال تمتاز بجودة عالية، لذلك على المصارف تغطية الأمور التالية فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال :

- تحديد وتعريف عناصر رأس المال؛
- تحديد معايير تصنيف رأس المال الأساسي والعناصر الإضافية للشريحة الأولى والثانية؛
- التعديلات الرقابية: فيما يخص القواعد الرقابية المتعلقة ببعض الأصول مثل الشهرة والأصول غير الملموسة، أصول الضرائب المؤجلة، احتياطي تحوط التدفقات النقدية، أرباح البيع المحققة من عمليات التوريق، المساهمة التبادلية والاستثمارات الهامة في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين، حدود الخصومات وخلافه، وتحسم كل هذه البنوك من حساب رأس المال العادي بالشريحة الأولى بدلا من المتطلبات الحالية لإطار عمل بازل-2- (بالخصم 50% من الشريحة الأولى و50% من الشريحة الثانية)؛
- القدرة على امتصاص الصدمات عند التعسر : في حالة قيام المصرف بإضافة أداة رأسمال يصدرها المصرف إلى رأس المال بالشريحة الأولى والثانية يجب أن تكون طبقا للحد الأدنى للمتطلبات أو تزيد عنها، تضاف هذه المتطلبات إلى المتطلبات المذكورة في وثيقة ديسمبر 2010؛
- هامش حماية للمحافظة على رأس المال : الهدف من ذلك هو أن تتحوط المصارف للمحافظة على رأس المال في غير أوقات الأزمات بحيث يستفاد من ذلك مواجهة الخسائر المحتملة، وفقا لذلك يصبح إجمالي متطلبات رأس المال حسب التعليمات الحالية الآن بعد إضافة هذا الهامش 12.5%؛

* الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
¹⁵ عادل زفرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 146.

¹⁶ نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية، العدد 01، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، أبريل 2014، ص ص 242-243.

• هامش الحماية من التقلبات الدورية : الهدف منه ضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع المصرفي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية، يستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين زيادة النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل، يعزز هذا الهامش قدرة النظام المصرفي على حماية رأس المال من أي خسائر مستقبلية ممكنة؛

- تعزيز تغطية المخاطر : تسعى لجنة بازل للإشراف المصرفي إلى الاستمرار في دعم تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنود داخل وخارج المركز المالي، وكذلك تعرضات المشتقات المرتبطة بها، وفي هذا الشأن قامت لجنة بازل بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر المحتملة لمخاطر السوق وربط ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل، ومن ناحية أخرى يمكن أن تتعرض المصارف لخسائر في البنود خارج المركز المالي على المنتجات التي توظفها بالنيابة عن العملاء أو منتجات إدارة الأصول والتي قد تنشأ عن احتمال دفع تعويضات للمستثمرين وهو ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة؛

- إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر : وضع نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة ولا تركز على أوزان المخاطر بغرض احتواء الزيادة التدريجية للرافعة المالية في القطاع المصرفي، وتقوية متطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر؛

- قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها : قامت لجنة بازل بتطوير معيارين للإشراف على مخاطر السيولة وهما: نسبة تغطية السيولة لتعزيز مرونة قصيرة الأجل للمخاطر المتوقعة للمصارف عن طريق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوم خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة، والمعيار الثاني يتمثل في نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة) لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات، والنسبتين تم عرضهما في إطار تبيان أهم مرتكزات بازل 3.

3. محاور اتفاقية بازل -3-

جاءت اتفاقية بازل -3- لتعزيز متانة وصلابة المنظومة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث يحتوي نص الاتفاقية على خمسة محاور رئيسية وتتمثل فيما يلي¹⁷:

- المحور الأول : ينص على تحسين نوعية، بنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك وأسقطت بازل -3- كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة؛

- المحور الثاني : ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛

¹⁷ معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل -3-، السلسلة 5، العدد 5، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، ديسمبر، 2012.

- المحور الثالث : دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل وهي نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول. وتحسب الرافعة المالية كما يلي :

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}} \leq 3\%$$

- المحور الرابع : يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على أن لا تربط عمليات الإقراض التي يقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود؛¹⁸

- المحور الخامس : ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية ولقد جاءت بنسبتين لسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل، وتحسب كما يلي:¹⁹

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى البنك}}{\text{استخدامات هذه المصادر}} \leq 100\%$$

ثالثا : أثر مقررات اتفاقية بازل -3- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهم تحد طرح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل من طرف البنوك، تطبيق هذه الأخيرة لمعايير ومقررات بازل -3- وبالخصوص نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR ونسبة السيولة على مدى الطويل NSFR، تؤدي إلى زيادة تقييد الائتمان المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى رفع تكاليف التمويل²⁰، كما أن تطبيق نسبة 7% في شريحة حقوق المساهمة يؤدي إلى رفع نسب رأس المال في البنوك إلى 20% وإلى تخفيض 20% من النشاطات المرجحة بالمخاطر، بما في ذلك جزء من القروض المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالبنك يفضل أن يقرض مؤسسة تصنيفها الائتماني جيد، على أن يقرض مؤسسة صغيرة أو مؤسسة تصنيفها الائتماني منخفض، كما أن تطبيق نسبة 7% لحقوق المساهمين يؤدي إلى تخفيض نسبة العائد على حقوق المساهمين، وهذا ما يؤدي بالبنوك إلى رفع معدلات الفائدة خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المخاطر الكبيرة.²¹

¹⁸ زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي، العدد 31/30، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2013، ص 456.

¹⁹ فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل -3- على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.

²⁰ Meriem HAOUATASLI, RÉGLEMENTATIONS PRUDENTIELLES, CRISE FINANCIÈRE : QUELLES CONSÉQUENCES POUR LE FINANCEMENT DES JEUNES ENTREPRISES INNOVANTES ?

<http://www.cairn.info/revue-innovations-2013-1-page-101.htm> consulté le 11-09-2017.

²¹ JEAN F RANÇOIS pons, L'impact de Bâle III SUR LES PRÊTS AUX PME : L'HEURE DE VÉRITÉ APPROCHE, Revue d'Économie Financière, 2015, P234.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تتأثر بالقيود الجديدة التي جاءت بها بازل -3- وذلك عن طريق الحد من ربحية البنوك وندرة التمويل المصرفي، كما أن نسبة السيولة على المدى الطويل يتطلب من البنوك الكثير من الموارد غير أن البنوك توفر القروض متوسطة وطويلة الأجل ولكنها تمول بودائع قصيرة، وجمع الوفورات السائلة أو استخدام السوق المالية، وفي الواقع ينبغي تخفيض دورها في الوساطة.

الجدول رقم 02 : تأثيرات تطبيق اتفاقية بازل -3- على زبائن البنوك -PME-

الجهة	الوضع الحالي	تأثيرات بازل -3-
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- عدم القدرة غالباً على تأمين موارد مالية للاستثمار؛ - الاعتماد على موارد خارجية كالدين (PME) والأسهم (المؤسسات الكبيرة)	- الحاجة إلى التصنيفات الداخلية والخارجية للحصول على الائتمان؛ - مواجهة شفافية متزايدة لربحية حساباتهم؛ - الحاجة إلى الجمع والإفصاح عن معلومات جديدة؛ - مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى؛ - مواجهة تكاليف أكثر؛ - نقص التمويل المصرفي؛

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على مداخلة بلعروز بن علي واليحي محمد المقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تحت عنوان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات بازل -2-، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 491.

الخاتمة :

تعود صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدم قدرة البنوك على تلك المعلومات ذات الصلة بتقسيم مخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا أقرت لجنة بازل مقررات جديدة تحت اسم اتفاقية بازل -3- غير أنها تعتبر بمثابة تحدي للبنوك ومن ثم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك لا بد على الدولة أن تكون السند القوي الذي تركز عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مساعدات في التمويل وابتكار وسائل تمويلية الكفيلة بتخطي هذا التحدي المفروض عليها لاسيما في المدى القصير.

وبناء على كل ما سبق ذكره، تم التوصل إلى النتائج التالية :

- إن نسبة السيولة طويلة الأجل تجبر البنوك على الحصول على موارد طويلة الأجل لذلك ينبغي أن تزيد من تكلفة إعادة تمويلها لمعدلات الائتمان التي تمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نظراً لأن بازل -3- تدعو إلى زيادة رأس المال للبنوك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى دائماً في مشكلة التمويل؛
- عناصر بازل -3- غير واضحة، البنوك قلقة بشكل خاص من مستوى السيولة المطلوبة.

قائمة المراجع:
أولا : اللغة العربية

1. الكتب

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي سمحان حسين محمد، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2004.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

2. الأطروحات

- أيت سعيد فوزي، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية CREE-GERME، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.
- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- الأمين حملوس، دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة - المنطقة الصناعية بولاية الأغواط، مذكرة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011.
- محمد الصالح زوتية، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

3. المداخلات

- أحلام ساري، نوال بوعلق، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2011.
- بلعزوز بن علي وإيفي محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات بازل 2-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
- جمال بلخباط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
- طيب لحليح، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

- الطاهر بن يعقوب، آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، دور مؤسسات الصناعية التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012.
- 4. **المجلات والدوريات**
 - زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي، العدد 31/30، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، لجزائر، ماي 2013.
 - فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل 3- على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.
 - معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل 3-، السلسلة 5، العدد 5، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، ديسمبر 2012.
 - نجار حياة، اتفاقية بازل 3- وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، العدد 13، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.
 - نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصاريف الجزائرية، العدد 01، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أبريل 2014.
- ثانيا : اللغة الأجنبية
- JEAN F RANÇOIS pons, L'impact de Bâle II SUR LES PRÊTS AUX PME : L'HEURE DE VÉRITÉ APPROCHE, Revue d'Économie Financière, 2015.
- Meriem HAOUATASLI, RÉGLEMENTATIONS PRUDENTIELLES, CRISE FINANCIÈRE : QUELLES CONSÉQUENCES POUR LE FINANCEMENT DES JEUNES ENTREPRISES INNOVANTES ? <http://www.cairn.info/revue-innovations-2013-1-page-101.htm> consulté le 11-09-2017.